باصل الدين اي باصوله وقواعده فهو مفرد مضاف يعم
وافرد الاصل مع ان هذا الفن ملقب باصول الدين لضرورة النظم
فهو من التصرف في العلم لما ذكر وقيل انه ليس اشارة للمعنى العلمي
والاضافة في اصول الدين من اضافة الجزء للكل لان الدين هو الاحكام
اصلية كانت او فرعية وهذا اللقب مشعر بمدح هذا الفن لابتناء
الدين عليه ولما لاحظ المص في العلم معنى الجزم عداه بالباء بحتم اي
حتمه الشارع واوجبه ولم يرخص في تركه لقوله تعالى فاعلم انه لا اله
الا الله فيجب على كل مكلف شرعا من ذكر وانثى وحر وعبد معرفة جزئي
كل عقيدة بدليل ولو جمليا واما معرفتها بالدليل التفصيلي فرض
كفاية فيجب على اهل كل قطر اي ناحية يشق الوصول منها الى غيرها
ان يكون فيهم من يعرفها بالدليل التفصيلي لانه ربما طرات شبهة فيدفعها
ويعضهم او وجب الدليل التفصيلي وجوبا عينيا ورد وه بانهم ضيقوا
رحمة الله الواسعة وجعلوا الجنة مختصة بطايفة يسيرة فالحق ان
الواجب وجوبا عينيا انما هو الدليل الجملي وهو المحوج عن تقريره وحل
شبهه واما الدليل التفصيلي فهو المقدور على تقريره وحل شبهه فاذا
قيل لك ما الدليل على وجوده تعالى فقلت هذا العالم ولم تعرف جهة
الدلالة فهو دليل جملي ويقال له دليل اجمالي وكذلك اذا عرفت
جهة الدلالة وقدرت على حل الشبه فهو دليل تفصيلي فاذا قيل لك
ما الدليل على وجوده تعالى فقلت العالم وعرفت جهة الدلالة وهي
الحدوث او الامكان او هما والثاني شرط او شطر وقدرت على حل الشبه
فهو دليل تفصيلي فيقول في تقريره على الاول العالم حادث وكل حادث
له محدث فينتج العالم له محدث وعلى الثاني العالم ممكن وكل ممكن لا بد له من صانع
وعلى الثالث والرابع العالم حادث ممكن وكل حادث ممكن لا بد له
من محدث ويقوم مقام ذلك ما لو عرف العقايد بالكشف واعاد من
حفظ العقايد بالتقليد فقد اختلف فيه والاصح انه مؤمن عاص
ان

ان قدر على النظر وغير عاص ان لم يقدر وقيل مومن غير عاص مطلقا
وقيل انه عاص مطلقا وقيل انه كافر وجرى على القول الاخير السنوسي
في شرح الكبرى وتبعه على القول بكفاية التقليد لكن حكي عنه انه
رجع عنه الى القول بكفاية التقليد يحتاج للتبيين غرضه
بذلك بيان السبب الحامل له على وضع هذه المنظومة في اصول الدين
دون غيرها من العلوم والضمير في يحتاج للعلم لا بمعنى الادراك بل بمعنى
الفن المدون ويصح ان يكون الضمير عاد الاصل الدين اي للفن
الملقب باصول الدين والتبيين التوضيح وانما احتاج هذا الفن
للتبيين لانه لما حدثت المبتدعة بعد الخمسماية وكثر جدالهم
مع علماء الاسلام واورد واشبها على ما قرره الاوايل وخلطوا تلك
الشبه بكثير من القواعد الفلسفية قصد المتاخرون دفع تلك
الشبه فاحتاجوا الى ادراجها في كلامهم ليتمكنوا من ردها فادرجوها
الا لغرض مهم بحيث لا يبعد معه الوجوب خلافا لمن
شنع عليهم في ذلك وقد افترقت الامة ثلاثا وسبعين فرقة
منهم فرقة ناجية وهي التي على ما كان عليه النبي واصحابه
واثنان وسبعون في النار كما في الحديث افترقت امم السابقة على
اثنين وسبعين فرقة وستفترق امتي على ثلاث وسبعين فرقة واحدة
ناجية واثنان وسبعون في النار لكن الخ استدراك على
قوله يحتاج للتبيين لانه يقتضي مزيد التطويل فدفع ذلك
بقوله لكن الخ فكانه قال هذا الفن وان احتاج للتبيين الا انه
لا ينبغي المبالغة معه في تطويل العبارة لانها تودي الى الملل
والسامة وقوله من التطويل اي من اجله وسببه فمن للتعليل
والمراد التطويل الكامل فالفقير للكمال فالمجاز ورد انما هو المبالغة في النفي
واما اصل التطويل فلا بد منه والتطويل اذا لم يقصد بلفظ زايد على
المتعارف لاوساط الناس الذين ليس لهم فصاحة ولا بلاغة واما الافحصا

قوله وهو المحوج عن تقريره وحل شبهه اعترض على هذا التعريف بانه غير جامع لخروج ما اذا احوج عن احدهما فقط فمقتضاه انه لا يحتاج جملي ولا تفصيلي مع انه يحتاج الاول تفصيلي او الثاني جملي قوله وقدرت عطف على صلة اذا اي اذا عرفت جهة الدلالة وقدرت على حل الشبه اي فيها كان يورد عليهم على الدليل لاشبهة فيقول لا شبهة لهم في الاول الاكبرى ومن كون احادث لا يحدث ما لا مانع ان يكون حدث بنفسه اي خلق نفسه فرد عليه بانه لو خلق نفسه لزم ان يكون موجودا اعدوما لان خلقه لنفسه يقتضي وجوده اولا ونفسه لخلق لنفسه يقتضي عدمه اذ لو كان موجودا ما تعلق به خلق وذلك باطل

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)